



الوزيران العازمي والفاضل يتابعان محريات الجلسة



جذائب من الجلسات

مع استجواب هایف لاجرف بعد قبول استقالته

الشاهين:
نحن دولة
ديمقراطية
ويجب أن تذهب
أموال الكويت
إلى أنظمة
ديمقراطية
وليس إلى
ديكتاتوريات



السوبرست يحصل بفتر الملاحمات



جعفران

عاشور : لا
نرضى أن تكون
الكويت دولة
الانسانية وهناك
شرائح يقع
عليهم الظلم
ومنهم البدون

إلى متى تستمر الصراعات
التي اضاعت الكويت.
وتم تداول ورقتين
مهورتين بتوقيع 22 نائباً
بينما كانت وقائع الاستجواب
داشة.
وأعلن رئيس مجلس الأمة
مرزوق الغانم تقدم 10 نواب
بطلب لطرح الثقة بوزيرة
الأشغال.
واعلنت وزيرة الأشغال
تقديم استقالتها من منصتها
الاستجواب قائلة: أشكر
كل من انتصر للمملكة
وليس لحساباتهم
الشخصية، واليوم وفقط
هذه كانت مع الحق ومصلحة
الدولة كانت هي الثمن الذي
دفعته.
ومن هذه المنصة أعلن
استقالتي لأن الإصلاح أصبح
مستحلاً لأن الشركات القوى
في قاعة عبدالله السالم.
ثم انتقل المجلس إلى
استجواب وزير الداخلية
المقدم من النائب رياض
العدساني حيث قام
رئيس مجلس الأمة بإخراج
القاعة لمناقشة الاستجواب
بجلسة سرية بناء على طلب
الحكومة.
ثم مالت بيت أن إعادةها
إلى العلن حيث تبين أن
التصويت هو 31 موافقة

على الأسئلة التي وجهتها له بشأن ما جاء في صحيحة الاستجواب. وجددت تساؤلها عن سبب تحويلها مسؤولية قضايا وامور لم تحدث في عهدها بل في عهد وزرارة آخرين مؤكدة انها لم تدلس في أي معلومة ذكرتها وانها قامت بتنفيذ الاستجواب بشكل كامل ووافق.

وشددت على التزامها منذ توليها مهام منصبها الوزاري بالحفاظ على المال العام وصون حقوق الدولة التعاقدية عبر حرماني الشركات المتعثرة وتيسير كفالات الشركات التاخرة في كافة مشاريع «الأشغال» و«السكنية».

عادل الدمشقي مؤيدا للاستجواب: أين جهاز متابعة الكوارث الذي أوصل به التجان المشكلة؟.. لن يقف أحد ضد هذا الاستجواب لأن كل بيت في الكويت متضرر من الشوارع وتداعيات الامطار.. إلى متى الحصار يبيكم؟.. واحد زعلان واحد بيطر

- **فهاد : نعيش وسط إقليم ملتهب والكويت تشهد إهمالاً حكومياً حتى صارت مسرحاً للتهريب ومنفذًا للتسلل**
- **البابطين: وزير الصحة مطالب بالاستعجال في توقيع عقد الربط الآلي بين المستشفيات والمراكز الصحية**

ضمن بند الاستجوابات.
واشارت الى «عدم صحة» ما ذكره النائب المستجوب بشأن اضافة التشويبات على نسبة الانجاز في تنفيذ مشروع المطار «تي 2» مؤكدة ان نسبة الانجاز في تنفيذ المشروع بلغت نحو 24 بالمئة وبنسبة تأخير بلغت 1 بالمئة وذلك دون اضافة التشويبات.
وأبتدت «استغرابها» لعدم توضيح النائب الطيطياني لما اسمه بـ«التعديل» والتناقض» في مناقشتها للاستجواب كما أشارت الى تناقضها مع النائب الاحمد

تم رد الوزيرة بوشهري:
قالت الوزيرة بوشهري انه على الرغم من قرار الجهاز المركزي للمناقصات العامة يحرمان بعض الشركات من الدخول في مناقصات مستقبلية لـ«الاسغال» و«السكنية»، الا انهم «لا يملكان الحق بسحب المشاريع الحالية غير المتفق عليها من تلك الشركات».

جاء ذلك في رد الوزيرة رمضان على تعقيب النائب عمر الطيطياني خلال مناقشة الاستجواب الموجه إليها من قبل النائب في جلسة مجلس الامة العاشرة اليوم الثلاثاء

واحدة»، إضافة إلى استثناءه حول ما اثارته الوزيرة «بعدم توجيهه سؤالاً برلمانياً عن مشروع مدينة المطلاع معتبراً ان ذلك «غير صحيح». وحول استعراض الوزيرة ل报导 المكتب الاستشاري المعنى بمشروع عقار «تي 2»، انتقد الطبطبائي إضافة نسبة التشويبات ضمن نسبة الإنحراف بفرض زيادة النسبة. وذكر أن حماور الاستجواب الذي تقدم به «مبينة على مستندات حقيقة» وليس كما هو حاصل في المشاريع الحكومية التي وصفها «المهم».

مشاريع مستقبلية «كان يجب ان يتضمن ليضاً قيامها بسحب المشاريع الحالية منهم»، قائلاً «انه بدلاً من قيامها بسحب مشروعات من المقاولين المتعارفين اكتفت بإذارهم». واعرب عن رفضه لما ذكرته الوزيرة بان القضايا المذكورة في الاستجواب لم تحصل في عهدها مشيراً إلى ان «القضايا التي لم تكن في عهدها هي معقدة حتى الآن والاخطاء استمرت في عهد الوزيرة دون تصرف يذكر».

وابدى استثناءه «عدم انتهاء الوزيرة من اعمال اصلاح الشوارع والطرق خلاً سنة

على الإجابة عن إنذارهم وحرمانهم من مناقصات المؤسسة العامة للرعاية السكنية إضافة إلى مخاطبة جهاز المناقصات لحرمانهم من مناقصات الدولة». واضافت ان النائب المستجوب اتهمها بـ«الإخفاق» في إجراءات وتأهيل أحد الاستشاريين رغم ان لديه حالية برئاسة من وزير الدولة شؤون الإسكان الأسبق ياسر يل «بيان توقيع العقد تم في يونيو 2016 وفサxه في ديسمبر 2016 اي قبل دخولها لحكومة». وعرضت الوزيرة رمضان تناياباً من «الرعاية السكنية» موجهة إلى الأمين العام لجهاز المناقصات العام، يتضمن سماه الشركات المتغيرة والشركات التي تم توقيع جزءات عليها وفقاً للوائح والضوابط المعمول بها في المؤسسة. وذكرت ان نسبة الإنجاز في مشروع الوفرة الاسكاني بلغت 80 بالمئة استناداً إلى تقرير المؤسسة الصادر في شهر أكتوبر الماضي الامر الذي «يدحض زعم النائب المستجوب بوجود تأخير في تنفيذ المشروع». وقالت ان النائب المستجوب



نتائج المنهج



وَالْمُعْجِز



الدوري